

نواب الشعب يطالبون بوضع مبارك داخل السجن وإعدام قتلة الشهداء.. "الشاعر" يبكي في أولى كلماته ويؤكد: لا دية أو تعويض نريد "القصاص" .. و"حمزاوى": حالة الطوارئ تسببت في شهداء وجراحى الثورة ويجب إلغاؤها

الثلاثاء، 24 يناير 2012 - 14:16

☒ الشاعر خلال الجلسة

كتبت نور على ونرمين عبد الظاهر ونورا فخرى



شهد مجلس الشعباليوم جلسة عاصفة، وانتقد عدداً من النواب عدم حصول الشهداء ومصابي الثورة على حقوقهم منمحاكمات سريعة وعادلة، وطالبوا بوضع الرئيس السابق حسني مبارك في السجن ومعالجته في مستشفى السجن، إضافة إلى إعدام قتلة الشهداء، وانتقد النواب غياب رئيس الوزراء عن جلسة اليوم خلال مناقشة طلبات احاطة تقدم بها 99 نائبا حول عدم حصول الشهداء والمصابين على حقوقهم. وشن النواب هجوماً حاداً على المحاكمات وطالعوا بمحاكمة ثورية للثأر من القتلة، وأكملوا أنهم إذا لم يأت هذا المجلس بحق الشهداء فليستقليوا.

وقال النائب أكرم الشاعر وهو لديه ابن من مصابي الثورة يعالج في ألمانيا: "نريد معرفة من حجب الأسماء حتى لا تصل للنيابة"، لافتا إلى وجود وزير موجود حتى الآن ولم يحاسب رغم تورطه في قتل الشهداء. وأضاف: "نريد محاكمة سياسية فالآوراق والمستندات أعدمت وأهدرت ولو ترك الوقت للمحاكمة ربما يأخذ من قتل ابنائنا التعويض".

واستطرد الشاعر: "في العيد الصغير اشتقت إلى مكالمة ابني قبل الصلاة فحاولت أكلمه ثم تذكرت إخواني وأسر الشهداء". وتابع الشاعر الذي أجهش في البكاء خلال الجلسة: "الألم اللي جوايا مش قليل ولكنه ألم كل أب وأم ابنها شهيد". وقال: "القضية مش قضية فلوس الحكومة لم تدفع لي شيء مش عايزة فلوس عايزة قصاص.. ابني لما سافر سافر في طيارة بتسع كراسى لأنه لم يكن يستطيع يتحرك وعالجوه في ألمانيا على حسابهم أنا باتكلم عن كل الشهداء والمصابين، أنا أب لكل الشهداء وكل مصابي الثورة، وإذا لم تأت الحقوق بالقانون سوف يهدر القانون ونحن نريد دولة قانون ومؤسسات".

وأضاف الشاعر: "بطء العدل ظلم فإلى الآن وبعد عام لم يصدر حكم"، مشيراً إلى أن وزير الصحة المصري طلب مني أن يأت ابني من ألمانيا لكي يكشف عليه ويستخرج له قرار علاج على نفقة الدولة وطالب بلجنة تقضي حقائق أكون فيها لكي أكون لسان كل من أصيب.

وأمام بكاء العشرات من النواب تأثراً بكلمة الشاعر، استكمل حديثه قائلاً: "دم الشهداء في رقبتنا كلنا وأى أحد يقصر لابد من محاكمته لا نطلب أموال ولا دية، المطلوب وضع حسني مبارك في السجن ولا يعود لمستشفى ويعالج في مستشفى السجن مثل الباقين كفانا تمثيلية".

من جانبه، قال النائب الدكتور عمرو حمزاوى: "كان ينبغي أمس خلال الجلسة الإجرائية أن يتم دعوة عدد من الشهداء وأسر المصابين اعترافاً بدورهم في تلك الثورة، وأن يأتي هذا البرلمان، فنحن لسنا أقل من تونس". وتابع: "الحديث عن الشهداء والجرح يدفع إلى المجلس إعلان إلغاء حالة الطوارئ، الذي كان سبب خلال الثورة وحتى الآن في سقوط الجرحى والشهداء، بالإضافة إلى محكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية"، مؤكداً أن المجلس له الأحقية بموافقةأغلبية نوابه في إلغاء حالة الطوارئ.

وأشار حمزاوي إلى رفضه لبيان الحكومة، قائلاً: "القضية ليس خاصة بالتعويضات أو المعاشات، بل يجب محاكمة المسؤولين والمتورطين في أحداث 11 فبراير، وذلك من خلال تشكيل لجنة لتنصي الحقائق من المجلس يكون مهمتها النظر في تقرير الحكومة الخاصة بالشهداء، بالإضافة إلى متابعة التعويضات والمعاشات، مشدداً على انتشار البيروقراطية التي تسببت في عدم ووصول حقوق الشهداء والمصابين إليهم حتى الآن. كما طالب حمزاوي اللجنة الدستورية والتشريعية بإنهاe محكمة المدنيين أمام محكمة عسكرية، بالإضافة إلى ضرورة تغيير أحكام القوانين العسكرية .

كاتب المقالة :

تاریخ النشر : 24/01/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفدر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com